

صافي قيمة الأصول في ١٥ يناير ٢٠١٨		
البيع	الشراء	
١٧,٢٧٣٩	١٧,١٠١٢	
الهدف		
الهدف الرئيسي للصندوق هو زيادة رأس المال في الأجل الطويل وذلك بالاستثمار في الأوراق المالية المقيدة في قطر ودول مجلس التعاون الخليجي.		
المؤشر الأساسي		
مؤشر الدوحة للاوراق المالية		
الأسهم الخمسة الرئيسية في الصندوق		
بنك قطر الوطني	١٩,٠٠%	
شركة هيومن سوفت القابضة (ش.م.ك.)	٨,٩٠%	
شركة المجموعة للرعاية الطبية (ش.م.ق.)	٨,٦٧%	
شركة صناعات قطر	٧,٧٢%	
شركة NMC Health	٧,٤٠%	
تحليل الصندوق		
النوع	الشهر الأخير	هذا الشهر
نقدا	٢,٥٠%	١,٤٠%
الأسهم المقيدة	٩٧,٥٠%	٩٨,٦٠%
التقسيم الجغرافي		
معلومات عن الصندوق		
العملة	الريال القطري	
تاريخ بداية العمل في الصندوق	١٥ أبريل عام ٢٠٠٧	
النوع	صندوق مفتوح	
حجم الصندوق	٦٣,٣٢٦,٦٨٠ ريال قطري	
الحد الأدنى للاكتتاب	٢٥,٠٠٠ ريال قطري على سعر الشراء	
الحد الأقصى للاكتتاب	٢,٠٠٠,٠٠٠ وحدة على سعر الشراء	
الحد الأدنى للاكتتاب اللاحق	٥,٠٠٠ ريال قطري على سعر الشراء	
رسوم الاكتتاب	٣%	
رسوم الإدارة	١,٥٠% في السنة	
رسوم الأداء	٢٠% فوق معدل العائد الداخلي المستهدف ١٠%	
التعامل	شهريا تنتهي في ٧ فبراير ٢٠١٨	
تاريخ التقييم	يوم ١٥ من كل شهر ميلادي	
المؤسس	البنك التجاري (ش.م.ع.ق.) ص.ب ٣٢٣٢، الدوحة، قطر هاتف: ٩٧٤ ٤٤٤٩ ٠٠٠٠ فاكس: ٩٧٤ ٤٤٤٩ ٠٠٧٠ www.cbq.qa	
مدير الصندوق	المجموعة المالي-هيرميس، الإدارة المالية (مصر) المحدودة	
امين الاستثمار	بنك HSBC الشرق الأوسط المحدود	
رقم رخصة الصندوق	IF/٢٠٠٦	
رقم التسجيل لدى وزارة الاقتصاد والتجارة	٣٤١٦٩	

صندوق وسيلة - فئة (كيو)

يناير ٢٠١٨

الأداء

العائد	مؤشر سوق الدوحة للاوراق المالية	
شهر حتى تاريخه*	٤,٦٣%	٤,٩٨%
منذ بداية العام	٣,٩٨%	٤,٩٧%
منذ الانشاء	١٠,٣٩٥%	٤٤,٩٤%

الشهر	الشراء	البيع
ديسمبر	١٦,٣٤٤٧	١٦,٥٠٩٨

معدل قابلية التذبذب	نسبة تباين الأداء	نسبة الخروج عن مسار المؤشر
٠,٧٥	٢١,٠٠%	٠,١٠

استعراض تقرير مدير الصندوق

الموجز

أنهت سوق الأسهم القطرية تعاملاتها لعام ٢٠١٧ على أداء قويّ، مدفوعة بأنباء إيجابية عن اعتماد الحكومة القطرية لميزانية موسعة، الأمر الذي ساعد مؤشرات الأسهم على الارتفاع. في خلال فترة الشهر المنقضية، سجل مؤشر البورصة القطرية مكاسب بلغت ٤,٩٨%، في ظل أداء قوي لمعظم الأسهم التي يشملها المؤشر، خاصة أسهم الشركات ذات الرأسمال الكبير التي يتركز معظمها في قطاعات البنوك و المواد والعقارات.

حسب ما جاء في الميزانية التقديرية لعام ٢٠١٨، فقد خصصت الحكومة القطرية مبلغ ٩٧,٥ مليار ريال – أي ما يمثل ٤٨% من إجمالي النفقات – للإئفاق الرأسمالي على مشاريع البنية التحتية في قطاعات الصحة والتعليم والمواصلات، إلى جانب المشاريع المتعلقة باستضافة كأس العالم لكرة القدم. وبمجرد ترسية عقود تلك المشاريع ودخولها حيز التنفيذ، فإنه من المرجح أن يؤدي الإنفاق الاستثماري إلى تحفيز حركة النشاط الاقتصادي، بما في ذلك فرص العمل والمداخل. يضاف إلى ذلك أن الحكومة القطرية اتبعت نهجاً متحفظاً في صياغة أهداف ميزانية ٢٠١٨، ولجأت إلى ترشيد النفقات لمواكبة الزيادة الطفيفة في حجم الإنفاق الكليّ. ومن الإشارات المشجعة، أن الحكومة القطرية تبدي التزاماً بالحد من التفاوت ما بين النفقات المرسودة والنفقات الفعلية، لا سيما وأن السنة المالية ٢٠١٨ سوف تشهد مرور عام كامل من المقاطعة الاقتصادية في حالة استمرار الحصار المفروض على قطر. ختاماً، فإن الميزانية الجديدة كانت متحفظة أيضاً في طريقة احتساب الإيرادات، فالدخيل النفطية مثلاً اقتضت سعراً متحفظاً قدره ٤٥ دولاراً للبرميل، وهو رقم يقلّ بشكل ملموس عن المستويات السعرية التي تشهدها أسواق النفط. وفي ظل ما تبديه البلدان المنتجة (سواء الدول الأعضاء أو غير الأعضاء في منظمة «أوبك») من التزام بتطبيق الإنفاق الخاص بدعم استقرار السوق النفطية، فإنه من المرجح لأسعار النفط أن تكتفي بتذبذبات محدودة ضمن نطاقها الحالي، الذي يتراوح من ٦٥-٧٠ دولاراً للبرميل. ويجدر بالذكر في هذا السياق أنه لا تلوح أي مخاطر تهدد أسعار النفط بالخروج من نطاقها الحالي، باستثناء احتمالات تعرض الاقتصاد الصيني للتباطؤ. على ضوء هذه المعطيات، فإن قطر مهيأة بشكل جيد لتسجيل فائض طفيف خلال السنة الجديدة، رغم أن الميزانية بنهجها المتحفظ افترضت احتمال تسجيل عجز يصل إلى ٢٨,١ مليار دولار. وهذه الأرقام سوف تنعكس بشكل إيجابي على التصنيف الائتماني السيادي لدولة قطر، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض تكاليف التمويل، علماً بأنّ هناك أنباء تشير إلى اعتزام المصرف المركزي القطري طرح سندات ذئّن مقيّمة بالدولار الأميركي لسد العجز المالي المرتقب.

خلال الفترة ذاتها، سجّل الصندوق مكاسب بنسبة ٥,٠٤% (محتسبة على أساس العوائد الإجماليّة، فيما بلغت العوائد الصافية نسبة ٤,٦٣%)، متفوقاً بذلك على أداء المؤشر بمقدار ٠,٠٦%. وتجدر الإشارة إلى هذا السياق إلى المراكز الاستثماريّة التي كان الصندوق قد اتخذها في أسهم خارجة عن نطاق المؤشر القطري، وتحديداً في قطاع الرعاية الصحية في كلّ من قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة، فاسهم «ميديكير قطر» وأسهم «إن.إم.سي هيلث» ساهمت بشكل إيجابي في الأداء الإجمالي للصندوق. ويشار أيضاً في هذا الصدد إلى أسهم «قطر للوقود»، الخارجة هي أيضاً عن نطاق المؤشرات القطرية، إذ أنّ المركز الاستثماري المتخذ فيها ساهم بدوره في إيجابية الأداء ككل.

في المحصلة لعام ٢٠١٧، كانت السوق المالية القطرية صاحبة الأداء الأضعف بين أسواق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال السنة الماضية، وذلك وبسبب المقاطعة الدبلوماسية التي فرضت على قطر. رغم ذلك، فإنّ الضعف الذي اعترى الأسواق كشف عن القيمة الكامنة في بعض الأسهم القطرية، وتحديداً أسهم الشركات التي لم تتأثر بالحصار نظراً لكون أعضائها قائمة على الطلب المحليّ. وسوف يسعى المدير الاستثماري إلى اغتنام هذه الفرصة لزيادة مقننات الصندوق من تلك الأسهم، لا سيما وأنها تتداول حالياً عند مستويات سعرية مغرية. في تلك الأثناء، فإنّ آثار الحصار المفروض على قطر ما تزال أخذه في الانحسار والتراجع، وهو ما يتجلى من التباطؤ في حركة التفتتات الخارجية للدواعج الأجنبية، التي واصلت الانخفاض حتى وصلت إلى مستوى هامشيّ لا يتجاوز ٢,٨ مليار ريال قطري خلال شهر نوفمبر. ورغم أنّ التعافي طويل المدى ما زال غير مرجح لحين تحسّن الظروف السياسية، إلا أن هناك محفزات للمدى القصير سوف تأخذ مفعولها خلال السنة الحالية ومن شأنها أن تؤدي لارتفاعات في أسواق الأسهم، بما فيها الإفصاح عن مستجدات الميزانية بشكل منظم. إضافة لذلك، فإنّ هناك أسهماً قطرية أدرجت ضمن مؤشرات الأسواق الناشئة وباتت الآن مرشحة لرفع سقف التملك الأجنبيّ فيها إلى نسبة ٤٩% بدلاً من نسبة ٢٥% المعمول بها حالياً. وفي حالة فتح أبواب التملك للمستثمرين الأجانب في تلك الأسهم، فمن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تدفق حوالي ١,٢٥ مليار دولار من السيولة الإضافية إلى أسواق الأسهم، مما يوفر دعماً للأسواق على المدى القريب.

معلومات هامة

المعلومات الواردة لا تعد بمثابة عرض أو دعوة للتعامل على الصندوق، والاستثمارات في هذا الصندوق ليست ودائع ولا تمثل التزاما عليه كما أن الإدارة المالية للمجموعة المالي-هيرميس (مدير الصندوق) ليست ضامنة لهذه الاستثمارات ولا مومنة عليها وكذلك الأمر بالنسبة للبنك التجاري عن.موس (موسم الصندوق). والاستثمارات في الصندوق معرضة لمخاطر الاستثمار التي تتضمن احتمال خسارة المبلغ المستثمر، وقد ترتفع قيمة ودخل الوحدات أو تنخفض، والأداء السابق للصندوق ليس دالا على أدائه في المستقبل. ويتعين على المستثمرين قراءة مواد اللائحة الأساسية ونشرة الاكتتاب وأن يحصلوا على مشورة من مصادر مهنية متخصصة قبل اتخاذ قرار استثماري.

تم تصنيفه ثاني أفضل صندوق استثمار في قطر (لعام ٢٠١٣)

